

رفض الحساب الختامي لـ 2018/2019 .. والتقرير مدرج على جدول أعمال جلسة الغد

# «الميزانيات» توافق على ميزانية الوزارات للعام 2020/2021



عدنان عبدالصمد

أدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقررة غدا التقرير الخامس للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2018/2019، ومشروع قانون يربط ميزانية الوزارات والإيرادات الحكومية للسنة المالية 2020/2021، وتقارير الجهات الرقابية ذات الصلة وعددها 3 تقارير.

وتضمن التقرير تكليف مجلس الأمة للجنة بتقديم تقرير أو أكثر إلى المجلس كل شهرين (أو على حسب الظرف الوابي) حتى نهاية الفصل التشريعي متضمنة متابعة اللجنة لإجراءات الحكومة في ترشيح الإنفاق العام وحماية الاستثمارات العامة والصناديق السيادية والتعديلات اللازمة على الميزانية العامة واحتياجات الدولة.

وانتهت اللجنة إلى الموافقة على مشروع قانون يربط ميزانية الوزارات والإيرادات الحكومية للسنة المالية 2020/2021، وعدم الموافقة على الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2018/2019.

وبلغت المصروفات في الميزانية 21,555,000,000 د.ك (واحد وعشرين وخمسمائة وخمسة وخمسين مليون دينار)، بينما بلغت الإيرادات 7,502,571,000 د.ك (سبعة مليارات وخمسمائة واثنان وسبعين ألف دينار).

وبلغت المصروفات في الحساب الختامي 21,848,703,332 (واحد وعشرين مليارا وثمانمائة وسبعمئة وثلاثة آلاف وثلاثمائة واثنان وثلاثين ديناراً)، بينما بلغت الإيرادات 20,558,588,092 (عشرين مليارا وخمسمائة وثمانية وخمسين مليوناً وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً).

ولاحظت اللجنة أنه وخلال السنوات الخمس الماضية تم سحب من الاحتياطي العام نحو 21 مليار دينار تقريباً لسداد عجزات الميزانية ونهيت اللجنة في تقريرها السابق أن استمرار عدم معالجة القصور في مصادر الدخل الممولة للاحتياطي العام وإصلاح الخلل في الإنفاق الحكومي الخارج منه ستسبب بنضوبه وهو ما حدث في السنة الحالية من استفادة لسببها مما أدى إلى تخفيض النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني للدولة مستقرة إلى سلبية بسبب عدم إظهار استجابة سياسية كافية لمعالجة الميزانية.

وقالت اللجنة أنه رغم التحسن النسبي مؤخراً في أسعار النفط الذي أصبح متوسط سعره بعمق مقارباً لسعر البرميل المقرر بالميزانية إلا أنه يبقى بعيداً عن نقطة تعادلها البالغة 80 دولاراً مما يتطلب معالجة اختلالات الميزانية في جانب الإيرادات والمصروفات المالية في التقرير، وهي، والتأخر في وقف تحويل مخصصات احتياطي الأجيال القادمة، وعدم تنمية إيرادات أمانك الدولة.

وذكر تقرير اللجنة انه من بين الاختلالات التي تتطلب معالجة، عدم ضبط بعض المصروفات العامة، وإجراءات مناقشات مالية إلى المصروفات الخاصة، إضافة إلى ضعف بعض الجهات الحكومية في استيفاء الإجراءات السابقة للتعاقب في المشاريع الإنشائية وشراء الآلات والمعدات.

وذكر تقرير اللجنة انه من بين الاختلالات التي تتطلب معالجة، عدم ضبط بعض المصروفات العامة، وإجراءات مناقشات مالية إلى المصروفات الخاصة، إضافة إلى ضعف بعض الجهات الحكومية في استيفاء الإجراءات السابقة للتعاقب في المشاريع الإنشائية وشراء الآلات والمعدات.

وقدرت النفقات الرأسمالية بالميزانية الجديدة نحو 2,3 مليار دينار وسيتم توجيهها على هذا النحو 1,861 مليار دينار نفقات رأسمالية إنشائية و450 مليون دينار نفقات رأسمالية غير إنشائية. ورغم تخبئه اللجنة في تقريرها السابق بأهمية إعادة هيكلة الدورة المستندية للمشاريع الإنشائية وشراء الآلات والمعدات بما يساهم في سرعة الحصول على الموافقات اللازمة للبدء في تنفيذها، إلا أن ذكرت في تقريرها ان ديوان المحاسبة قد رصد 1,199 ملاحظة على المناقصات والعقود التي عرضت عليه مسبقاً.

وكانت اللجنة قد انتهت إلى عدم الموافقة على مشروع القانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة للسنة المالية 2018/2019. وابتني رأياً على عدم جدية الحكومة في الأخذ بالملاحظات التي توردها الأجهزة الرقابية.

وكانت اللجنة قد انتهت إلى عدم جدية الحكومة في الأخذ بالملاحظات التي توردها الأجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة - جهاز المراقبين الماليين) والبنية في هذا التقرير.

وبلغت الإيرادات الإجمالية 20,558,588,092 (عشرين مليارا وخمسمائة وثمانية وتسعين ديناراً)، وبلغت المصروفات الإجمالية 21,848,703,332 (واحد وعشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً).

وبلغت المصروفات الإجمالية 21,848,703,332 (واحد وعشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً)، وبلغت الإيرادات الإجمالية 20,558,588,092 (عشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً).

وبلغت المصروفات الإجمالية 21,848,703,332 (واحد وعشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً)، وبلغت الإيرادات الإجمالية 20,558,588,092 (عشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً).

وبلغت المصروفات الإجمالية 21,848,703,332 (واحد وعشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً)، وبلغت الإيرادات الإجمالية 20,558,588,092 (عشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً).

وبلغت المصروفات الإجمالية 21,848,703,332 (واحد وعشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً)، وبلغت الإيرادات الإجمالية 20,558,588,092 (عشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً).

وبلغت المصروفات الإجمالية 21,848,703,332 (واحد وعشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً)، وبلغت الإيرادات الإجمالية 20,558,588,092 (عشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً).

وبلغت المصروفات الإجمالية 21,848,703,332 (واحد وعشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً)، وبلغت الإيرادات الإجمالية 20,558,588,092 (عشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً).

وحول مشروع ربط الميزانية، انتهت اللجنة بأغلبية آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة (3/4) على مشروع القانون يربط ميزانية الوزارات والإيرادات الحكومية (بعد التعديل) للسنة المالية 2021/2020.

وابتني رأي الأقلية غير الموافقة على الأسباب الآتية: 1- بسبب الملاحظات سواء الجديدة أو المستمرة لأكثر من سنة مالية، وعدم جدية الجهات في التعامل معها وتلافي ومعالجة كل ماخذ.

2- عدم جدية الحكومة في الأخذ بالملاحظات التي توردها الأجهزة الرقابية. 3- بعد قيام وزارة المالية بتخفيض تقديرات الميزانية للسنة المالية 2021/2020 بنسبة 20٪ حصد أدنى عن الميزانية السابقة بالتنسيق مع جميع الجهات الحكومية، وهو قرار غير قابل للتنفيذ للأسباب الآتية:

1- عدم إمكانية تطبيق القرار على مستوى الجهات الحكومية كافة، نظراً إلى أن هناك جهات حكومية تمثل المرتبات وما في حكمها النسبة الأكبر من مصروفاتها.

2- عدم تطبيق الأسس والمعايير والنظم المعمول بها مع تنفيذ القرار، مما يفقد الميزانية دورها كأداة ضبط ورقابية ومتابعة وتقييم أداء الجهات.

وعليه، فإن ما قامت به وزارة المالية من إجراءات نحو تخفيض الميزانية قد اتسم بالعمومية، وكان يفترض بها أن تقوم بدورها بمهنية عالية كونها المدير المالي للدولة.

وتقدر الإيرادات الإجمالية بمبلغ 21,848,703,332 (واحد وعشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً)، وبلغت المصروفات الإجمالية 20,558,588,092 (عشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً).

وتقدر الإيرادات الإجمالية بمبلغ 21,848,703,332 (واحد وعشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً)، وبلغت المصروفات الإجمالية 20,558,588,092 (عشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً).

وتقدر الإيرادات الإجمالية بمبلغ 21,848,703,332 (واحد وعشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً)، وبلغت المصروفات الإجمالية 20,558,588,092 (عشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً).

وتقدر الإيرادات الإجمالية بمبلغ 21,848,703,332 (واحد وعشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً)، وبلغت المصروفات الإجمالية 20,558,588,092 (عشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً).

وتقدر الإيرادات الإجمالية بمبلغ 21,848,703,332 (واحد وعشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً)، وبلغت المصروفات الإجمالية 20,558,588,092 (عشرين مليارا وخمسمائة وثمانين ألفاً واثنين وتسعين ديناراً).

## الباب الأول - (تعويضات العاملين)

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 7,501,905,000 د.ك (سبعة مليارات وخمسمائة وواحد مليون وتسعمائة وخمسة آلاف دينار فقط لا غير).

## الباب الثاني - (السلع والخدمات)

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 3,011,451,000 د.ك (ثلاثة مليارات وأحد عشر مليوناً وأربعمئة وواحد وخمسين ألف دينار فقط لا غير).

## الباب الثالث - (الإعانات)

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 577,570,000 د.ك (خمسمائة وسبعة وسبعين مليوناً وخمسمائة وسبعين ألف دينار فقط لا غير).

## الباب الرابع - (المنح)

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 5,432,467,000 د.ك (خمسة مليارات وأربعمئة واثنان وثلاثين مليوناً وأربعمئة وسبعة وستين ألف دينار فقط لا غير).

## الباب الخامس - (المنافع الاجتماعية)

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 866,417,000 د.ك (ثمانمائة وستة وستين مليوناً وأربعمئة وسبعة عشر ألف دينار فقط لا غير).

## الباب السادس - (مصرفات وتحويلات أخرى)

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 1,853,469,000 د.ك (مليار وثمانمائة وثلاثة وخمسين مليوناً وأربعمئة وتسعة وستين ألف دينار فقط لا غير).

## النفقات الرأسمالية

الباب الثاني - (شراء الأصول غير المتداولة)

تقدر مصروفات هذا الباب بمبلغ 1,853,469,000 د.ك (مليار وثمانمائة وثلاثة وخمسين مليوناً وأربعمئة وتسعة وستين ألف دينار فقط لا غير).

## التعويضات والمصرفات والسلع والخدمات والمنح والمناقلات المالية

بمبلغ 2,311,720,000 دينار (مليارين وثلاثمائة وأحد عشر مليوناً وسبعمئة وعشرين ألف دينار فقط لا غير). وتقدر زيادة المصروفات على الإيرادات بمبلغ 14,052,429,000 د.ك (أربعة عشر مليارا واثنان وخمسين مليوناً وأربعمئة وتسعة وعشرين ألف دينار فقط لا غير)، تغطي من المال الاحتياطي العام للدولة.

وانتهت اللجنة إلى الموافقة على التوصيات الآتية: 1- قيام وزارة المالية بإصدار التعليمات اللازمة للجهات الحكومية بعدم الارتباط على أعمال أو خدمات أو توريدات لا تتمكن من تنفيذها بالكامل خلال الأشهر الأخيرة من السنة المالية الجديدة 2020/2021.

2- توجيه وزارة المالية للجهات الحكومية بإعادة النظر في الدورة المستندية الخاصة بتسجيل وصرف مستحقات الغير بما لا يخل بالرقابة المحكمة عليها مع تسريع وتيرة الصرف أو لا يؤول تفادياً لتركزها في الأشهر الأخيرة من السنة المالية الجديدة 2020/2021.

3- التزام وزارة المالية بالقواعد العامة التي وضعها لتنظيم عمل المناقلات المالية في الجهات الحكومية: عدم جواز النقل من برنامج لصالح آخر تجنباً لأي تأثير على الأعمال المنوطة به من تحقيق الأهداف المطلوبة منه.

4- تقليل اللجوء إلى المناقلات المالية أثناء مرحلة تنفيذ الميزانية إلى حدود ضيقة وفي الحالات القصوى مع موافقة وزارة المالية بكافة المسببات الداعية إلى ذلك.

5- توحيد التشريعات المتناثرة والقديمة عن أملاك الدولة العامة والخاصة تحت تشريع واحد هذا الشأن.

بمبلغ 2,311,720,000 دينار (مليارين وثلاثمائة وأحد عشر مليوناً وسبعمئة وعشرين ألف دينار فقط لا غير).

وتقدر زيادة المصروفات على الإيرادات بمبلغ 14,052,429,000 د.ك (أربعة عشر مليارا واثنان وخمسين مليوناً وأربعمئة وتسعة وعشرين ألف دينار فقط لا غير)، تغطي من المال الاحتياطي العام للدولة.

وانتهت اللجنة إلى الموافقة على التوصيات الآتية: 1- قيام وزارة المالية بإصدار التعليمات اللازمة للجهات الحكومية بعدم الارتباط على أعمال أو خدمات أو توريدات لا تتمكن من تنفيذها بالكامل خلال الأشهر الأخيرة من السنة المالية الجديدة 2020/2021.

2- توجيه وزارة المالية للجهات الحكومية بإعادة النظر في الدورة المستندية الخاصة بتسجيل وصرف مستحقات الغير بما لا يخل بالرقابة المحكمة عليها مع تسريع وتيرة الصرف أو لا يؤول تفادياً لتركزها في الأشهر الأخيرة من السنة المالية الجديدة 2020/2021.

3- التزام وزارة المالية بالقواعد العامة التي وضعها لتنظيم عمل المناقلات المالية في الجهات الحكومية: عدم جواز النقل من برنامج لصالح آخر تجنباً لأي تأثير على الأعمال المنوطة به من تحقيق الأهداف المطلوبة منه.

4- تقليل اللجوء إلى المناقلات المالية أثناء مرحلة تنفيذ الميزانية إلى حدود ضيقة وفي الحالات القصوى مع موافقة وزارة المالية بكافة المسببات الداعية إلى ذلك.

5- توحيد التشريعات المتناثرة والقديمة عن أملاك الدولة العامة والخاصة تحت تشريع واحد هذا الشأن.

# ربط ميزانيات 15 جهة مستقلة و20 جهة ملحقمة

أدرج على جدول أعمال الغد التقريران الثاني والثالث للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشاريع القوانين يربط ميزانيات الجهات الملحقمة للسنة المالية 2020/2021 وعددها (20)، والجهات المستقلة وعددها 15.

وبحثت اللجنة ما أحيل لها من ميزانيات لهذه الجهات الملحقمة للسنة المالية الجديدة المشمولة في هذا التقرير وعددها (20) جهة على ضوء ما انتهى إليه مكتبها الفني مع وزارة المالية، وذلك لتعزير الاجتماع مع الجهات ذات الصلة نظراً للظرف الوابي الذي تمر به البلاد.

واقترحت اللجنة على ميزانيات تلك الجهات دون حساباتها الختامية نظراً لارتباط فض دور الانعقاد بإقراراتها. ووافقت اللجنة على ميزانيات 13 جهة هي مجلس الأمة وبلدية الوحيات وجامعة الكويت والهيئة العامة للمعلومات المدنية والإدارة العامة للإطفاء والهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة لشؤون القصر والهيئة العامة للرياضة والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والهيئة العامة لعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما والهيئة العامة لمكافحة الفساد والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان.

ورفضت اللجنة ميزانيات 7 جهات هي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للغذاء والتغذية وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والهيئة العامة للشباب.

بلغت إيرادات مجلس الأمة المتوقعة 156 ألف دينار والمصروفات 51,95 مليون، وبلغت تقديرات إيرادات بلدية الكويت 48,4 مليوناً

كما بلغت الإيرادات المقدرة لهيئة أسواق المال 3,3 ملايين والمصروفات 33,2 مليوناً. وقدرت الإيرادات المقدرة لوكالة تنظيم التأمين 2,8 مليون والمصروفات 2,4 مليون.

وأوصت اللجنة في ختام تقريرها بالآتي: أن يكون لوزارة المالية دور مهم في إلزام كافة الجهات الحكومية بتوجيه مصروفاتها المقدر على النحو الأمثل للأغراض التي خصصت من أجلها بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والطارئة التي تواجهها المالية العامة للدولة من انخفاض في أسعار النفط وضعف منوع في الإيرادات غير النفطية الذي أثر على القدرة التمويلية لـ (المال) الاحتياطي العام) وما يعانیه من ضغط كبير في إدارة سيولته.

وأن تكون هذه الظروف الحالية محل اهتمام متواصل من قبل مجلس الوزراء بإصدار ما يتناسب من تعليمات وإجراءات في توجيه السياسة العامة للدولة بما يتناسب مع أوضاعها المالية الصعبة حالي تحقياً للصالح العام.

1- قيام وزارة المالية بإصدار التعليمات اللازمة للجهات الحكومية بعدم الارتباط على أعمال أو خدمات أو توريدات لا تتمكن من تنفيذها بالكامل خلال الأشهر الأخيرة من السنة المالية الجديدة 2020/2021.

2- توجيه وزارة المالية للجهات الحكومية بإعادة النظر في الدورة المستندية الخاصة بتسجيل وصرف مستحقات الغير بما لا يخل بالرقابة المحكمة عليها مع تسريع وتيرة الصرف أو لا يؤول تفادياً لتركزها في الأشهر الأخيرة من السنة المالية الجديدة 2020/2021.

3- التزام وزارة المالية بالقواعد العامة التي وضعها لتنظيم عمل المناقلات المالية في الجهات الحكومية: عدم جواز النقل من برنامج لصالح آخر تجنباً لأي تأثير على الأعمال المنوطة به أثناء تنفيذ الميزانية.

اللجنة بذلك.

## الجهات المستقلة

وناقشت اللجنة التقرير الثالث للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشاريع القوانين يربط ميزانيات الجهات المستقلة للسنة المالية 2021/2020 وعددها (15).

وقد وافقت اللجنة على ميزانيات 8 جهات هي: بنك الكويت المركزي، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، وبنك الأمان، والهيئة العامة للصناعة، والمؤسسة العامة للرعاية السكنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وبيت الزكاة.

ورفضت اللجنة ميزانيات 7 جهات هي: مؤسسة الموانئ الكويتية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ووكالة الأنباء الكويتية والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات والهيئة العامة للطرق والنقل البري وهيئة أسواق المال ووحدة تنظيم التأمين.

وبلغت إيرادات البنك المركزي المتوقعة 42,4 مليوناً والمصروفات 49,9 مليوناً، وبلغت الإيرادات المتوقعة للصندوق الكويتي 130,4

التي قدرت في الميزانية بـ 2,5 مليون برميل يومياً بسعر تقديري 30 دولاراً للبرميل. وبلغت التعديلات الإجمالية على المصروفات القدرة لميزانية المؤسسة للسنة المالية الجديدة 8,6 مليارات دينار بنقص قدره 44٪ عما تقدمت به الحكومة في مشروع القانون الحالي إلى مجلس الأمة ليبلغ إجمالي المصروفات المقدرة بعد التعديل بنحو 11 مليار دينار. وأشار اللجنة في تقريرها إلى أن التخفيض شمل إلغاء كل المصروفات المتعلقة بعمليات الاستحواذ الجديدة، ومصروفات أخرى متعلقة بمكافآت اللجان وفرق العمل والتدريب الخارجي والريعايات والمؤتمرات والهدايا مع إيقاف أي تعديلات على الهيكل التنظيمي.

ووهنت اللجنة في هذا الصدد إلى ان الاحتياطي العام للمؤسسة ببلغ 17,25 مليار دينار حتى نهاية السنة المالية 2018/2019، إضافة إلى 1,25 مليار دينار في احتياطيها الإجباري. ووفقاً ما انتهت إليه اللجنة فإن التعديلات الإجمالية على إيرادات ميزانية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2020/2021 بلغت 10,2 مليارات دينار بنقص قدره 46٪ عما تقدمت به الحكومة في مشروع القانون الحالي إلى مجلس الأمة ليبلغ إجمالي الميزانية المقدرة بعد التعديل بنحو 12 مليار دينار.

وأرجع التقرير أسباب الانخفاض إلى هبوط أسعار النفط بسبب غير متوقع كسبب جائحة كورونا، وما ترتب عليه من تخفيض كمية الإنتاج

## «الميزانيات»: خفض الإيرادات المقدرة في ميزانية «البترو» للسنة المالية الجديدة بنسبة 46٪

ووهنت اللجنة في هذا الصدد إلى ان الاحتياطي العام للمؤسسة ببلغ 17,25 مليار دينار حتى نهاية السنة المالية 2018/2019، إضافة إلى 1,25 مليار دينار في احتياطيها الإجباري. ووفقاً ما انتهت إليه اللجنة فإن التعديلات الإجمالية على إيرادات ميزانية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2020/2021 بلغت 10,2 مليارات دينار بنقص قدره 46٪ عما تقدمت به الحكومة في مشروع القانون الحالي إلى مجلس الأمة ليبلغ إجمالي الميزانية المقدرة بعد التعديل بنحو 12 مليار دينار.

وأرجع التقرير أسباب الانخفاض إلى هبوط أسعار النفط بسبب غير متوقع كسبب جائحة كورونا، وما ترتب عليه من تخفيض كمية الإنتاج